

لجنة صندوق النقد الدولي (مترجم)

الخبر:

تتفاوض الحكومة الباكستانية حالياً على صفقة مع صندوق النقد الدولي لتأمين خطة إنقاذ تقول إنها ضرورية للحفاظ على اقتصادها قائماً على قدميه. ويجري المسؤولون محادثات مع المؤسسة المالية لإلغاء تأمين المبلغ المتبقي البالغ ٣ مليارات دولار من برنامج قروض بقيمة ٦ مليارات دولار والذي اتفقت عليه الحكومة التي كان يقودها عمران خان مع صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٩. وتواجه البلاد حالياً أزمة اقتصادية ضخمة تشمل الدين الوطني المعطل، والتضخم ١٤٪، وانخفضت الروبية بنسبة ٨٪ مقابل الدولار الأمريكي في أيار/مايو وحده. بالإضافة إلى ذلك، تتقلص احتياطات العملات الأجنبية لدى البنك المركزي بسرعة، حيث تبلغ حالياً حوالي ١٠ مليارات دولار - وهو ما يكفي لتغطية تكلفة شهرين فقط من الواردات. وبحسب وزير المالية مفتاح إسماعيل، تحتاج البلاد إلى تمويل يتراوح بين ٣٦ و ٣٧ مليار دولار للسنة المالية التي تبدأ في حزيران/يونيو. وتواجه البلاد ٣.٢ مليار دولار من الديون الدولارية هذا العام وعبء سداد ديون متزايد قدره ٦.٤ مليار دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة. ورفعت الحكومة هذا الشهر أسعار الوقود بأكثر من الثلث للوفاء بشرط رئيسي لصندوق النقد الدولي بإلغاء دعم الوقود لإحياء برنامج الإنقاذ. كما ارتفعت أسعار الكهرباء في الأيام الأخيرة بنسبة هائلة بلغت ٤٧٪ حيث طلبت الهيئة المالية من الحكومة رفع تعرفه الكهرباء المحلية لمواجهة ارتفاع تكاليف توليد الطاقة. ونتيجة لذلك، يواجه الناس ارتفاعاً حاداً في أسعار المواد الغذائية والوقود وغيرها من الصعوبات الاقتصادية الهائلة، حيث يعاني الكثير منهم من الجوع.

التعليق:

إن النظام الباكستاني الحالي، كما هو الحال مع الأنظمة المتعاقبة في باكستان وفي البلاد الإسلامية الأخرى، محروم من أي رؤية اقتصادية مستقلة لتطوير اقتصاده وضمان الاستقرار المالي والازدهار لشعبه. لعقود من الزمان، حكمت باكستان والبلاد الإسلامية أنظمة مفلسة فكرياً مدمنة على الأموال الأجنبية لتمويل اقتصاداتها والتي تُغذي اقتصادها بالديون. فقد علق وزير المالية مفتاح إسماعيل قائلاً: "كل الطرق تؤدي إلى صندوق النقد الدولي"، بينما صرّح محافظ البنك المركزي بالوكالة، مرتضى سيد، أن احتياجات التمويل لباكستان ستكون مريحة إذا قامت الأمة بتأمين برنامج صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، سعت باكستان للحصول على قروض من صندوق النقد الدولي ٢٢ مرة مذهلة منذ عام ١٩٥٨، ومع ذلك لم يكن لهذا تأثير على تنمية اقتصادها بطريقة سليمة ومستدامة. بل إنها أثقلت كاهل البلاد بديون ضخمة ومدفوعات الربا، وأدت إلى إفقار الناس وزيادة التفاوت في الثروة. احتلت باكستان المرتبة ١٥٤ من بين ١٨٩ دولة على مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٢٠ الصادر عن الأمم المتحدة، وبين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١، بلغ متوسط مدفوعات الربا الباكستانية ١٧٪ من الإيرادات الحكومية؛ يعني أكثر من الإنفاق العام على الرعاية الصحية.

إن الفكرة القائلة بأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤسستان تعملان على الإيثار وتسعيان لمساعدة الدول الفقيرة على تنمية اقتصاداتها وتقليل الفقر هي فكرة سخيفة! إنها ببساطة أدوات تستخدمها الدول الغربية الغنية كجزء من سياسات الديون للحفاظ على تأثيرها وتعزيزه على الدول الفقيرة للحفاظ على قوتها العالمية والاستمرار في إثراء نفسها. تتلاعب الشروط المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي باقتصاديات الدول الفقيرة لإجبارها على استيراد المزيد من السلع الأجنبية، وتدمير الصناعات المحلية،

وتمكن الأوباب من أن تفتح أمام القوى الأجنبية لنهب الموارد الطبيعية للبلدان. إن سياساتها الاقتصادية الليبرالية الجديدة، بما في ذلك خصخصة مؤسسات الدولة وتفكيك تنظيم الدولة على مختلف جوانب الاقتصاد، توجه الثروة في اتجاه واحد نحو الغرب وشركاته الغنية، ما يجعل الفقراء أكثر فقراً. لذلك فإن المؤسسة موجودة، كما كتب أحد المحللين، "خدمة الرأسمالية المفترسة".

إلى جانب ذلك، أثبتت الظروف وبرامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي المرتبطة بقروضه، مثل برامج التقشف التي تقلل الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة الأخرى، وإلغاء الدعم الحكومي للوقود والاحتياجات الأساسية الأخرى، ورفع الضرائب مرارا وتكرارا ليكون بمثابة لا شيء سوى تسميم اقتصادات الدول. لقد أدت إلى زيادة الفقر، وعرقلة التقدم الاقتصادي، وتوسيع التفاوتات في الثروة، وزيادة عبء الديون على الدول. علاوة على ذلك، فإن الإيرادات المحصلة من مثل هذه التدابير تستخدم عادة لسداد الديون بدلاً من إنفاقها على احتياجات الناس.

لذلك، فإن برامج الإنقاذ التابعة لصندوق النقد الدولي ليست سوى فخ الفقر والديون الذي استخدم كأسلحة دمار اقتصادي شامل - كما يتضح من التأثير الكارثي لسياساته النيوليبرالية على قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية. حتى كبار المسؤولين من قسم الأبحاث في صندوق النقد الدولي صرحوا: "بدلاً من تحقيق النمو، أدت بعض السياسات الليبرالية الجديدة إلى زيادة عدم المساواة، مما يهدد بدوره التوسع الدائم". (أوستري وآخرون، ٢٠١٦). على سبيل المثال، ارتبط إقراض صندوق النقد الدولي لليونان في أوائل عام ٢٠١٠ بإجراءات التقشف التي خفضت الإنفاق الحكومي وعدد وأجور موظفي القطاع العام، ما أدى إلى زيادة البطالة وأغرق الاقتصاد في ركود أعمق. وفي الأزمة الآسيوية لعام ١٩٩٧، وصف المحللون السياسات النقدية والمالية الصارمة التي فرضها صندوق النقد الدولي على بلدان مثل إندونيسيا وماليزيا وتايلاند، بما في ذلك أسعار الفائدة المرتفعة، على أنها تسببت في ركود خطير مع مستويات عالية للغاية من البطالة، بينما في الأرجنتين في عام ٢٠٠١، أدت السياسات المالية المماثلة لصندوق النقد الدولي إلى انخفاض الاستثمار في الخدمات العامة، ما أضر بالاقتصاد. وفي غانا، دمر صندوق النقد الدولي المجتمعات المنتجة للأرز في شمال البلاد عن طريق اشتراط قرضه على أساس قيام الحكومة بقطع الدعم لمزارعي الأرز وإجبار الدولة على استيراد الأرز من الدول الغربية مثل الولايات المتحدة، ما يجعل الدولة تعتمد على واردات الأرز الأجنبية، على الرغم من أن المجتمعات المنتجة للأرز في غانا كان من الممكن أن تزرع ما يكفي من الأرز لإطعام الأمة.

كل هذا يجب أن يكون درساً صارخاً لنا نحن المسلمين أن النجاح والتقدم والازدهار لا يمكن أن يتحقق أبداً بالاعتماد على صندوق النقد الدولي أو أي نظام أو دولة رأسمالية أو من صنع الإنسان، كما يذكرنا الله تعالى في القرآن: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤١]

فقط تبني رؤية اقتصادية إسلامية مستقلة يمكن أن يقود هذه الأمة للخروج من الضائقة المالية والكارثة التي تواجهها في جميع أنحاء البلاد الإسلامية. ومثل هذه الرؤية الاقتصادية للإسلام لا يمكن أن تتحقق دون إقامة النظام السياسي الإسلامي، الخلافة القائمة على منهاج النبوة، التي لها ميراث تاريخي في خلق الازدهار وضمان احتياجات جميع رعاياها.

كتبته لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

د. نسرین نواز

مديرة القسم النسائي في المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير